مع دعوة منظمات التحرير الوطنية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية . وكان للصعوبات والعقبات التي اعترضت مسعى الوفود الشقيقة والصديقة في كاراكاس اثر ايجابي على التفكير بضرورة اتخاذ قرار شامل وعام لتحاشي مثل هذه الصعوبات ولاستبعاد اي اغفال او نسيان قد يحدثا عند اتخاذ القرارات الاساسية التي تتطلب مشاركة من قبل م.ت.ف . ولكي لا نقدم على خوض معركة في كل مناسبة رأى الاخوة الفلسطينيون العاملون في نيويورك ضرورة تأمين دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها في جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة باستصدار قرار أعطاء م.ت.ف صفة مراقب دائم في الدورة التاسعة والعشرين . وهنا لا بد من الاشارة الى الدور الخاص الذي قام به وفد دولة الامارات العربية بشكل عام ودور الدكتور برهان حماد المستشار في وفد دولة الامارات واحد الاخوة الفلسطينيين الذين اشرت لهم اكثر من مرة في هذا الحديث .

وقد جرى لقاء بين وفد م.ت.ف وكافة وفود حركات التحرر الافريقية التي كانت تحضر ذلك الاجتماع وشارك في اللقاء مندوب منظمة الوحدة الافريقية واتفق على ضرورة التنسيق الا ان منظمة الوحدة الافريقية ، لاسباب خاصة ، ارتأت فصل القرارات المتعلقة بالدعوة لحركات التحرر المعترف بها ، وقال اكثر من مسؤول فيها ان منظمة التحرير الفلسطينية لها وضع متطور خاص وليس من العدل ان تعامل اسوة ببعض حركات التحرر الافريقية . وبدافع الحرص على وحدة الصف العربي الافريقي كنا على استعداد للاتفاق على اية صيغة اجرائية معقولة . اما عن طريق بند جديد يضاف على جدول الاعمال في دورتها التاسعة والعشرين تحت عنوان دعوة منظمات التحرير الوطنية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، للحضور كمراقبين في جميع دورات الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف الامم المتحدة . او عن طريق استصدار قرار بدعوة هذه المنظمات يدخل ضمن احد البنود الواردة على جدول اعمال الجمعية العامة . وقد حاول بعض الاخوة العرب أمام اصرارنا على تقديم مشروع قرار منفصل ، ادخال فقرة خاصة بالدعوة ضمن مشروع القرار السياسي المتعلق بالحقوق الفلسطينية الثابتة ، عند بحث قضية فلسطين . وكانت هناك خشية لدى دول عربية وصديقة بأن هذا القرار قد يؤثر بشكل سلبي على القرار السياسي الذي اتفقنا عليه ، وانه من الافضل الاكتفاء بقرار واحد وكان البعض يصر على ان هذا القرار لن ينجح وقد لا يحصل الا على اصوات قليلة ستقلل من اهميته . وذهب البعض الى حد التهكم قائلا بأن دعوة المنظمة كمراقب سيجعلها تتصرف كحكومة ، وليس كحركة تحرير ! وكنا باستمرار نواجه هذه الاعتراضات بالحجج والبراهين وقلنا ان مثل هذا القرار هو تجسيد للانتصارات السياسية والعسكرية التي احرزها نضال شعبنا وانه في الوقت نفسه تجسيد عملي للقرار السياسي المتعلق بالحقوق الثابتة . والغريب في الامر ان الذين عارضوا دعوة المنظمة كمراقب هم اكثر الناس اندفاعا في الضغط على المنظمة لاقامة حكومة فلسطينية مؤقتة . وقد ثبت بالتجربة عندما اشتركت المنظمة في الماضي في المؤتمرات الدولية والاقليمية انها لم تتصرف كدولة وانما كحركة تحرر وطني مسؤولة . ولكنهم تجاهلوا هذه الحقيقة . وبقي مشروع هذا القرار يتأرجح بين القبول وعدم القبول حتى ساعة متأخرة من مساء يوم الخميس الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٧٤ عندما اقرته المجموعة العربية بعد ان طال بها النقاش حول القرار السياسي المتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة وقدمت هذا الطلب ستة وثلاثون دولة وقد حاز لدى التصويت على خمسة وتسعين صوتا اي ستة اصوات اكثر مما حاز عليه القرار ٣٢٣٦ المتعلق بالحقوق الثابتة .